إقتصاديات الدول الإسلامية النامية

أزمة الاقتصاد العراقي نموذجاً

The Economics of Developing Islamic Countries: The Iraqi Economic Crisis as a Case Study

م .م غسان عبد الرحمن مكي العكيلي

Assit. Instructor Ghassan Abdel-Rahman Makki AL-Ugaili

استلام البحث: ٤-٤-٢٠٢٥م

نشر البحث: ٣٠-٦-٢٠٢٥م

١٤٤٧هـ ٢٠٢٥م

الملخص

١ – تحديد طبيعة ومنهجية النظام الاقتصادي العراقي بما في ذلك القطاع العام والخاص وآلية تطويرهما.
٢ – تبني سياسة التنويع الاقتصادي وتطوير قطاعي الصناعة والزراعة؛ بحيث يساهمان في امتصاص الأيدي العاملة العاطلة واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية لخدمة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
٣ – سيطرة الدولة على قطاع الصناعة النفطية وإدخال المنجزات العلمية الحديثة والتطور الفني والتكنولوجي في جميع نشاطاتها وعملياتها الانتاجية والإدارية والتسويقية.
٤– استخدام مختلف أدوات السياسة النقدية من أجل السيطرة على التضخم وإرجاع سعر صرف الدينار العراقي الى مستوىً جيد، كما كان عليه قبل الحرب العراقية – الايرانية (١ د. ع. يساوي ٣.٣ دولار أمريكي) وذلك عن طريق تنشيط وتفعيل الأدوات النقدية للبنك المركزي مع زيادة نشاط سوق الأوراق المالية والقطاع المصرفي.
٥ – دراسة وتحليل واقع المصارف الأهلية والحكومية ومستوى أدائها للخدمات المصرفية من قبل البنك المركزي العراقي على ضوء نشاطاتها للعام ٢٠١٥ مع اتخاذ قرارات جدية بدمج المصارف الصغيرة الحجم مع المصارف الكبيرة من أجل تطوير القطاع المصرفي الخاص.

٦– الاهتمام بعمل المصرف الصناعي والزراعي من أجل المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية لقطاعي الصناعة والزراعة بإعطاء القروض الميسرة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأن يشرف البنك المركزي العراقي على ذلك بمضاعفة التخصيصات الى عشرة تريليون دينار.
٧ – الاهتمام بزيادة فرص التعليم واكتساب المهارات المختلفة، وخطط التنمية المستدامة.
الكلمات المفتاحية/ الدخل القومي، دخل الفرد، التنمية الاقتصادية، السياسة النقدية والمالية

Abstract

This study examines Iraq's economic challenges and proposes comprehensive reforms to revitalize its economy, focusing on developing both public and private sectors through economic diversification, particularly in industry and agriculture to reduce unemployment and optimize resources. It emphasizes state control over the oil sector while advocating for modernization through advanced technologies across all operations, alongside implementing effective monetary policies to stabilize the Iraqi dinar's exchange rate and control inflation. The research highlights the need for banking sector restructuring through mergers of smaller banks and enhancing specialized financial institutions,

While increasing funding for small and medium enterprises and prioritizing education and skills development for sustainable growth. Through this integrated approach leveraging Iraq's available resources, the study presents a strategic roadmap for achieving economic stability and long-term development by addressing structural weaknesses with targeted sectorial interventions.

Keywords: national income, monkey income, economic development, monetary and fiscal policy.

المقدمة

يهدف هذا البحث إلى بيان تأثير الاختلال الهيكلي والبنيوي للاقتصاد العراقي وتأثير ذلك في إدارة المشاريع الإنتاجية الصناعية والزراعية بالدرجة الأولى، من وجهة نظر علمية مبنية على استخدام التقنيات والأساليب الحديثة في إدارة الإنتاج المادي التقني. بالإضافة الى تأثير الوضع الأمني والسياسي وعدم وجود الأمان والاستقرار والبنى التحتية المدمرة بسبب العمليات العسكرية والإرهاب في عموم البلاد وارتفاع معدلات البطالة الى ٢٢% في ٢٠١٥ وهروب رؤوس الأموال الوطنية والكفاءات العلمية الى خارج البلد. وبزيادة الاستيراد لمختلف المنتجات من الخارج بنسبة كبيرة (٨٥%) مع عدم الاستقرار في الأسعار وارتفاع أعباء الديون الخارجية وميكانيكية التحول من نظام القطاع العام الى نظام السوق عن طريق خصخصة شركات ومشاريع القطاع العام، كل هذا أحدث ارتباكا كبيرا في ادارة الاقتصاد الوطني وعدم امكانية اجراء تنمية اقتصادية واجتماعية، تنهض بالعراق الى مستوىً معيشي ورفاهي جيد .

ويسعى الباحث إلى إلقاء الضوء على أهم أسباب الأزمة المالية الاقتصادية التي ألمَّت بالاقتصاد العراقي في السنوات العشرة الأخيرة من حيث:

١ – بيان وتحديد الأسباب الحقيقية التي تقف حجر عثرة أمام تنمية وتطور جميع قطاعات الاقتصاد الوطني العراقي، اعتمادا على التحليل العلمي الذي تحدده منهجية هذا البحث .

٢ – طرح الحلول العملية عن طريق الخطط الاقتصادية الطويلة والمتوسطة الأمد لضمان تحقيق تنمية اقتصادية شاملة مستمرة ومتواصلة في المنشآت الاقتصادية حسب التصورات المرسومة لها .

أهمية البحث:

تبين الأفكار والمعلومات الواردة أعلاه أهمية البحث واختياره من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني العراقي لتلبية خطط وبرامج التنمية الاقتصادية–الاجتماعية وطرق معالجة الأزمة المالية الاقتصادية التي ألمَّت بالبلاد .

مشكلة البحث

يعاني الاقتصاد الوطني العراقي من كونه اقتصادا ريعيا وأحادي الجانب وهذا ما يعرضه إلى تلكؤات واختلالات في الإدارة الاستراتيجية لجميع القطاعات وعدم وجود تنسيق بينها، ويرجع ذلك إلى كثير من الأسباب الداخلية والخارجية. وبالأخص منذ بداية انخفاض أسعار النفط في العالم في أواسط سنة ٢٠١٤ حينما بدأ سعر البرميل الواحد بالانخفاض من ١٢٠ دولارا أمريكيا الى ٣٠ دولارا وما تبعه من انخفاض في عوائد الصادرات النفطية.

ورافق هذا الانخفاض مشاكل اقتصادية مزمنة في قطاعي الانتاج المادي مثل الصناعة والزراعة بالإضافة الى تردي الخدمات البلدية والصحية بالدرجة الأولى. ووجد هذا انعكاسه في الميزان التجاري والاحتياطي من العملات الصعبة ومن ثم على الموازنة العامة لسنة ٢٠١٦ التي تمخضت عن انخفاض أو وقف تمويل مشاريع اقتصادية بنيوية تمس التنمية الاقتصادية وقوت المواطنين.

وحتى الشك في قدرة الحكومة على دفع رواتب الموظفين ومعاشات المتقاعدين في الأشهر القادمة.

فضلا عن استشراء الفساد المالي في كافة الأجهزة الحكومية مع عمليات غسيل الأموال إلى الخارج الذي نخرت جميع مفاصل الدولة العراقية.

زد على ذلك نفقات العمليات العسكرية لمواجهة الجماعات الإرهابية في المناطق الشمالية والغربية من البلاد وشراء السلاح من الخارج بأسعار خيالية عن طريق عقد صفقات تشوبها دفع العمولات العالية للقائمين عليها في أجهزة الدولة الفاسدة .

فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: الاعتماد على استراتيجية (خطط لمدة ١٠ سنوات) وخطط اقتصادية خمسية تلائم مستوى فروع وقطاعات الاقتصاد الوطني العراقي الأساسية، وتناسب بيئته الاجتماعية من أجل تحقيق

أهداف التنمية الاقتصادية–الاجتماعية المنشودة .

الفرضية الثانية: إن نظم المعلومات في المؤسسات الاقتصادية هي من الدعائم الأساسية المساهمة في حل كل المشاكل الاقتصادية عن طريق اتخاذ القرارات الرشيدة والقضاء على التداخل في المهام بين الوحدات التنظيمية المختلفة .

منهجية البحث

من أجل تحقيق الأهداف المنشودة من هذه الدراسة والوصول إلى اثبات فرضيات البحث أو نفيها اعتمدت في هذا البحث استخدام المنهج الاستنباطي الوصفي الذي يستند إلى أساليب الأحصاء الاقتصادي ومحاولة معرفة العلاقة الكمية التي تربط هذه المتغيرات بعضها ببعض.

المبحث الأول: مفهوم الدول النامية

لا يوجد تعريف مقبول عالميا "للدولة النامية". وان "معظم التفسيرات التي تقدمها المنظمات الدولية حول الدول النامية هي بنود فنية مستخدمة للملاءمة في التعامل في الشؤون الدولية والتجارة. إن الدولة النامية بالمعنى الضيق هي احدى الدول الاسيوية أو الافريقية او الأمريكية اللاتينية التي اعتادت أن تكون مستعمرة أو شبه مستعمرة أو تنتمى لإدارة دولة أخرى. وعلى الرغم من الاستقلال الآن فإن اقتصاديات هذه الدول تظل متخلفة.[١]

لكن بالمعنى الأوسع فإن أي دولة لا تنتمي إلى ما يسمى بمجموعة " الدول المتقدمة" هي دولة نامية.

إن وضع الدول النامية في فئات حددتها بعض المنظمات الدولية يستخدم بشكل أكثر شيوعا. ومن أجل المساعدة في تحديد الدول الأكثر تضررا من أزمة البترول العالمية قسمت الأمم المتحدة الدول النامية إلى ثلاث مجموعات:

الأقل" تقدما " و"الدول النامية غير المصدرة للبترول " وأعضاء منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)

والدول النامية هي ما يعرف بالعالم الثالث (أو دول الجنوب)، وهي الدول الأقل غنى، التي يعتمد اقتصادها ودخلها بشكل رئيس على الزراعة. وتعد معظم دول قارة آسيا (ما عدا اليابان وكوريا وتايوان) من الدول النامية.

(1) http://arabic.people.com.cn/31663/7146832.html

وكذلك تعد معظم دول القارة الأفريقية (ما عدا جمهورية جنوب إفريقيا) من الدول النامية. وكذلك تعد دول أمريكا الجنوبية أيضا من الدول النامية.

ولكن هناك فروق بين هذه الدول، فمثلا دول الخليج العربية، والدول الأخرى التي تنتج سلعة اقتصادية مهمة، كالنفط مثلا، تختلف الأوضاع المالية والصحية والتعليمية فيها عن الدول الأخرى.

فهذه الدول (دول الخليج العربية) غنية والخدمات الصحية والتعليمية فيها مرتفعة، ودخل الدولة والدخل الفردي أيضا مرتفع لأنها تعتمد في ذلك على تصدير النفط.

ولكن لا يمكن اعتبار هذه الدول من العالم المتقدم لأن اقتصادها لا يعتمد على الصناعة بل على تصدير النفط.

الفقرة الأولى معايير تصنيف الدول النامية:

وهناك معايير تعتمد عليها في تصنيف الدول إلى نامية، أهمها[١]:

١ – **معدل الدخل القومي والدخل الفردي:** إن أحد المعايير التي يمكن عن طريقها تمييز الدول النامية عن الدول المتقدمة هو معدل الدخل القومي. ويمكن تعريف الدخل القومي بأنه مجموعة قيمة السلع والخدمات التي تنتجها الدولة في السنة الواحدة.

وعن طريق معدل الدخل القومي يمكن أن نعرف معدل الدخل الفردي للدولة. ويعادل معدل الدخل الفردي في الدول النامية ١/٢٠ تقريبا من معدل الدخل الفردي في الدول المتقدمة.

وفي بعض الأحيان لا يمكن الاعتماد على هذا المعيار في تصنيف الدول إلى نامية أو متقدمة، فمثلا معدل الدخل الفردي في دولة الإمارات العربية ودولة الكويت يقع ضمن أعلى خمس دول في العالم. ومع ذلك فإن هاتين الدولتين لا تعدان من الدول المتقدمة بل من الدول النامية لأنه، كما قلنا من قبل، لا يعتمد اقتصادهما على القطاع الصناعي بل على تصدير سلع مهمة وهي النفط.

(1) https://mugtama.com/translations/item/79415-2018-11-28-16-23-00.html اخر تحديث الأحد ٣٠ يونيو ٢٠١٩ /

٢ – **النظام الصحي:** ينخفض مستوى الخدمات الصحية في الدول النامية بشكل كبير جدا. ففي معظم الدول الأفريقية (ما عدا دول شمال إفريقية العربية) هناك طبيب واحد مقابل كل ١٠٠٠ شخص، بينما نرى أن هناك طبيبا واحدا مقابل أقل من ٥٠٠ شخص في الدول الأوروبية.

ويمكن أن نستثني دول الخليج العربية من الدول النامية من هذه الناحية، إذ يوجد طبيب مقابل كل ١٠٠٠ شخص. وبسبب فقر الدول النامية فإن ما تنفقه على الخدمات الصحية قليل جدا مقارنا مع ما تنفقه الدول المتقدمة. ولذلك فإن هناك نقصا في عدد المستشفيات وكميات الدواء.

وبسبب ذلك فإن الإنسان في الدول النامية لا يحصل على الرعاية الصحية الكافية ويتعرض إلى الكثير من الأمراض وبخاصة الأمراض المعدية لأنه لم يحصل على التطعيم الأولي ضد هذه الأمراض.

٣– **النظام التعليمي:** إن التعليم مهم جدا لتقدم أي دولة. لهذا فكلما زاد إنفاق الدولة على القطاع التعليمي دل ذلك على تقدمها، وكلما كثرت نسبة المتعلمين في الدولة كان ذلك دليلا على تقدمها.

فإذا قارنا مستوى التعليم بين الدول النامية والمتقدمة رأينا مثلا أن ٤٠% فقط من الأطفال في إفريقيا يحصلون على فرصة دخول المدارس وإنهاء المرحلة الابتدائية. بينما نرى أن ١٠٠% من الأطفال في الدول المتقدمة يستطيعون دخول المدارس وإنهاء المرحلة الابتدائية.

أما الأسباب التي تجعل نسبة غير المتعلمين عالية في الدول النامية فأهمها:

– فقر الدول النامية، ولذلك هي لا تملك الأموال لبناء مدارس كافية لكل السكان، ولتوظيف المدرسين، وطبع الكتب الدراسية.

– بسبب فقر الدولة، ومن ثم فقر السكان، يضطر الأطفال إلى أن يعملوا في سن مبكرة جدا حتى يساعدوا آباءهم على توفير لقمة العيش.

٤ – **التجارة:** كما شرحنا من قبل، كلما زاد حجم التبادل التجاري بين الدولة والدول الأخرى دل ذلك على تقدمها. فالتجارة مهمة جدا لكل دولة. إن الدول تبيع الفائض من إنتاجها من أجل أن تحصل على الأموال وتشتري بها ما ينقصها من الدول الأخرى.

إن معظم الدول النامية تعتمد في تجارتها الخارجية على تصدير نوع واحد من الإنتاج مثل النفط، النحاس، السكر، البن والقطن. فإذا كان سعر المادة التي تصدرها الدولة النامية عاليا، كالنفط مثلا، فإن ذلك يجعل الدولة غنية.

الفقرة الثانية: الأسباب التي تجعل الدول نامية.

وهناك عدة أسباب للمشاكل التي تعاني منها الدول النامية ونستطيع أن نقسم هذه الأسباب إلى ما يأتي:

١– الظروف الجغرافية:

تقع معظم الدول النامية في مناطق جغرافية ذات ظروف طبيعية صعبة.

فالجزء الأكبر من الدول النامية يقع في مناطق صحراوية تعاني من قلة الأمطار وقلة الأنهار، وعدم خصوبة التربة، ثم فهي غير صالحة للزراعة. وحتى في الدول التي فيها أمطار فإن الأمطار تتغير من سنة إلى أخرى ويمكن أن تمر الدولة في فترة جفاف تؤدي إلى تدمير الأراضي الزراعية وهلاك الثروة الحيوانية.

وهناك دول أخرى تتعرض إلى مشاكل مناخية أخرى كالفيضانات التي تصيب بعض الدول مثل بنجلادش وبعض أجزاء الهند.

هذه الفيضانات تعمل على تدمير الأرض الزراعية وانجراف التربة الزراعية مما يتسبب في أضرار كبيرة للإنتاج الزراعي الذي يعد المصدر الرئيس لدخل الدولة. ثم إن الظروف الجغرافية الصعبة في هذه الدول تزيد من فرصة تحول جزء من الأراضي الزراعية إلى أراض غير صالحة للزراعة

٢– تفتقر معظم الدول النامية إلى الموارد الطبيعية كالفحم، والبترول، والغاز الطبيعي، والمعادن المختلفة، والغابات.

٣ – تعاني الدول النامية من معدل مواليد مرتفع جدا. وهذا يجعل عدد السكان يزداد ويتضاعف بســـرعة كبيرة جدا.

فعدد السكان في الدول النامية يتضاعف مرة في مدة تتفاوت بين ٢٥ و٣٠ سنة وهذا يجعل عدد السكان أكبر كثيرا من الموارد الغذائية المتوافرة.

ومهما عملت الدولة على تنمية موردها الاقتصادية فالزيادة السكانية الكبيرة تمحو كل الآثار الإيجابية لخطط التنمية. وبسبب الزيادة الكبيرة للسكان فإن فرص العمل المتوافرة تكون قليلة، ولهذا فهناك بطالة كبيرة، وفقر ومشاكل اجتماعية.

٤ – معظم الدول النامية حصلت على استقلالها منذ وقت قريب جدا. وبسبب وجود مشاكل سياسية داخل بعض هذه الدول فإنها غير مستقرة سياسيا.

وهذا يؤدي إلى انشغال هذه الدول بالمسائل السياسية بدل انشغالها بتنمية قطاعاتها الزراعية والاقتصادي.

المبحث الثاني: سياسات الدول النامية

في ظل ثبات سياسات معظم الدول النامية، وعدم اتسامها بالحداثة، وتماسكها بالنماذج الكلاسيكية للإدارة، ومعاندتها للتجديد من منطلق الحرص على مواقعها تمخَّض حالات من الغضب الجماهيري في الكثير من الدول النامية على شكل ثورات ضد أنظمة حكوماتهم مطالبين تغيير طبيعة الأنظمة أو إسقاطها.

ولقد كان القاسم المشترك بين جميع تلك الثورات التي حَدثت هو رغبة المواطن الثائر في الحصول على استحقاقه من التنمية بثلاثة اشكال (الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية).

أي كان ولا يزال محرك القاعدة الجماهيرية في الدول النامية هو (التنمية)، فكلما كان المواطن بعيداً عن التنمية كلما كانَ نسب المطالبة بالتغيير أو الاسِقاط أكبر، والعكس صحيح.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ تحقيق نوع واحد فقط من التنمية دون الأخرى لا يعني أنَّ الشعب لن يطالب بالتغيير، فدولة تونس مثلاً **حققت التنمية الاقتصادية**، لا يمكن أن ينكره أحد منا، إلا أنَّ ذلك لم يمنع النظام التونسي من أن ينهار، وذلك لغياب التنمية السياسية والتنمية الاجتماعية. لذا، فمن الصعب جداً

تحديد ما إذا كان شكل واحد من التنمية في الدول النامية هي سبيل للتغير، بعيداً عن الأنواع الأخرى من التنمية، فالتنمية في الدول النامية لا بد من أن تكون شاملة حتى تكون سبيلاً ناجحاً في تغيير العالم العربي نحو الأفضل.

الفقرة الأولى: لا بد من طرح السؤال التالي: إلى أين تريد المجتمعات في الدول النامية أن تتوجه؟

إنَّ مشكلة التغيير في الدول النامية تكمن في حيثيات السؤال السابق: (إلى أين تريد المجتمعات في الدول النامية أن تتوجه)؟

إنَّه لدى معاينة الأوضاع التي تعيشها المجتمعات في الدول النامية يتبين أنَّها تسعى إلى إحداث (ثقافة تغيير (ممنهجة ذات رؤية استشرافية للمستقبل شاملة لنواحي الحياة كافةً. لكن المشكلة تكمن في أنَّ ثقافة التغيير حتى الآن لم تخرج من إطار السلوك الارتجالي والاندفاع العاطفي، ولا يزال التخطيط بأشكاله كافةً غائباً عنها، وهو ما يفسر حالة الفوضى التي تعيشها الدول النامية، وذلك في الوقت الذي يتحتم على عملية التغيير أن تكون استراتيجية ومدروسة.

ثم إنَّ جوهر عملية التغير التي تأمل المجتمعات في الدول النامية في تحقيقها هو الانتقال من الأوضاع الراهنة إلى وضع مستدام قوامه:

أ- **تحقيق الرفاه الاقتصادي :**(معدلات نمو عالية، ودخول مرتفعة، وأنظمة ضمان اجتماعي قوية، ومعدلات منخفضة من التضخم... الخ).

-**تحقيق الاستقرار السياسي :**(أنظمة حكم ديمقراطية، وتعددية حزبية، وحرية الرأي والاعلام... الخ).

-**تحقيق الاستقرار الاجتماعي :**(تطوير الأنظمة والمؤسسات لتزهر حقوقاً متساوية ومواطنة متزنة وتعايشاً صادقاً بين مكونات مختلفة، بالإضافة إلى تحقيق إنجازات تنموية تعود بالإيجابيات على الطبقات الشعبية).

لذلك فأنَّ تكامل العناصر الثلاثة السابقة سيؤدي إلى تحقيق التنمية (الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية) كسبيل ناجح لتغيير الدول النامية.

الفقرة الثانية: لماذا التنمية كسبيل لتغيير الدول النامية؟

تُعرف التنمية على أنَّها تغير مقصود وواعي للهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية القائمة في المجتمع بلوغاً لمستويات أعلى من حيثُ الكم والنوع لإشباع الحاجات الأساسية لغالبية أفراد المجتمع.(١) ويُعرفها ماركس على أنَّها عملية ثورية، أي أنَّها تتضمن تحولات شاملة في البناءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية فضلاً عن أساليب الحياة والقيم الثقافية.

إنَّ جوهر إشكالية التنمية في الدول النامية يكمن في البنية المعرفية لمفهوم التنمية الذي يتم الحديث عنه، أو ما يمكن أن نطلق عليه (أبستمولوجيا التنمية)، وهو تلك المنظومة من المسلمات والمفاهيم والغايات والأهداف المؤطرة برؤية معينة للإنسان والكون والحياة(٢)

<u>وبالتالي فأنَّ من أهم الأسباب الداعية إلى التمسك بالتنمية في الدول النامية كسبيل للتغير ما يأتي:</u>

١ – جُل الدول النامية هي في تصنيف الدول الأقل نمواً ثم فهي بحاجة إلى التنمية بأشكالها المختلفة.

٢ – التنمية هو السبيل الأمثل لتلبية رغبات المواطنين في الدول النامية لأنَّه عن طريق التنمية يمكن تحقيق الرقي الحضاري والعلمي والتقني وبناء مختلف قطاعات الدولة، وتحقيق الديمقراطية السياسية، والتنمية الاجتماعية.

٣ – إنَّ المضي قدماً في التنمية في الدول النامية سيساعد على إزالة غشاوة التخلف والفقر وسيجعل من الدول النامية من الدول الناشئة ثم الصاعدة.

---

(١) عبد الرحمن، إسماعيل، وعريقات، حربي، **"مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد"**، عمان، ط ١، ١٩٩٩، ص ٣٣١.

(٢) غرفة تجارة الأردن، **"مؤتمر :إشكالية التنمية في الوطن العربي في ظل المتغيرات العالمية بالتعاون مع غرفة تجارة الأردن"**،١٦ 18- ديسمبر، ٢٠١٣، موقع المنظمة العربية للتنمية الإدارية، (تاريخ الدخول ٢٠١٥/٠٤/٤)

٤ – تساعد التنمية المجتمعات في الدول النامية على الانتقال من حالة اللارضى إلى حالة الرضى، فوقتئذ سيكون مستوى دخول الفرد عالياً، وستكون الأنظمة الحاكمة ديمقراطية، وسيكون هناك وعي شعبي بالبيئة المحلية لتطوير المجتمع.

ثم نرى أنَّ المجتمع في الدول النامية اليوم بحاجة إلى:

١ – عملية تغيير ونقل نحو الأحسن مع الانتفاع من التغيير.

٢ – تنمية الموارد والإمكانات الداخلية.

٣ – زيادة فعالية مشاركة المواطنين في شؤون مجتمعهم المحلي.

لذا فإنَّ التعريف الإجرائي للتنمية في الدول النامية هو الحاجة إلى عملية شاملة تشمل جوانب المجتمع كافة (السياسية والاقتصادية والاجتماعية)، وتحدث تغيرات كمية وكيفية وتحولات هيكلية تستهدف الارتقاء بمستوى المعيشة لكل المواطنين في الدول النامية والتحسن المستمر لنوعية الحياة فيه عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد والإمكانات المتاحة.

الفقرة الثالثة: لماذا لم يُطال التغيير المنشود الدول النامية حتى الآن؟

لم يُطال التغيير الدول النامية بسبب مجموعة من المشكلات المتعلقة بالتنمية (الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية).

١ – **المشكلات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية:** ومن أبرز هذه المشكلات ما يأتي:

أ– زيادة معدلات تزايد السكان في الدول النامية مع انخفاض نسبة السكان الذين يشاركون في النشاط الاقتصادي فيها.

ب– النقص الحاد في الكوادر الوطنية في الدول النامية نتيجة عدم توافر فرص العمل الملائمة لهم الأمر الذي يضطرهم للخروج باتجاه دول أخرى. فالكثير من العلماء في الدول النامية خرجوا بحثاً عن

فرص عمل أفضل وظروف أحسن ومستقبل أضمن لأولادهم، ولا سيما من الدول النامية التي تتعرض للصراعات المسلحة أو عدم الاستقرار.(١)

ث- التباين في درجة التطور بين الدول النامية، ويتضح ذلك جلياً من المؤشرات الاقتصادية في كل دولة.

ج- الكثير من الدول النامية تعاني من ضعف الإنتاج الصناعي، ودوام المديونية، وانتشار البطالة، وقلة المدخرات، والتفاوت في توزيع الدخل، وانخفاض في متوسط الدخل.

د- التنمية الاقتصادية في الدول النامية تابعة منذ القدم للدول العالمية، ولم تأخذ حتى الآن مسارا مستقلا ومؤثرا في الاقتصاد.

٢ - **المشكلات المتعلقة بالتنمية السياسية** :ومن أبرز هذه المشكلات مشكلة تميز أغلب حكومات الدول النامية على أنَّها احتكارية للسلطة، ثم فإن أغلبية الدول النامية تحكم من نخب سياسية تحتكر السلطة السياسية وكل أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. والشعب يكون بعيداً كل البعد عن المشاركة الديمقراطية في الحياة السياسية، الامر الذي يخل دائماً بمسألة التنمية السياسية في الدول النامية.

ففي أغلب الدول النامية هناك افتقار إلى التنسيق الإيديولوجي الواضح الذي يتماشى مع متطلبات البناء الاجتماعي والسياسي، وهناك ضعف البناء القومي وغياب مفهوم المواطنة بسبب ضعف الوعي والثقافة السياسية، وهناك ضعف في التكوين المؤسساتي للبنى السياسية. فضلا عن انتشار ظاهرة الفساد السياسي عن طريق تهاون الصفوة في تحقيق العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة.

٣ - **المشكلات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية** :ومن أبرز هذه المشكلات مشكلة ضعف المشاركة الجماعية في خطط التنمية لسبب هيمنة فئة معينة على مشاريع التنمية فهم دائماً يسعون إلى الاحتفاظ بمكانتهم لأطول فترة ممكنة ويحتكرون الامتيازات ويحولون الاستفادة من المشاريع الاقتصادية

(١) صادق الاعرجي، علاء الدين، **"الأمة العربية بين الثورة والانقراض-بحث في نظرية العقل المجتمعي تفسيراً لأزمة التخلف الحضاري في الوطن العربي"**، ط ٢، إي-كتب للطباعة والنشر، لندن، فبراير-شباط، ٢٠١٥، ص ٣١.

والاجتماعية لصالحهم، بالإضافة إلى المركزية في اتخاذ القرارات التي تتخذ على المستويات العليا دون مراعاة الأشخاص الموجودين في المستويات الدنيا.

وفضلا عن ذلك انتشار الأمية، وانخفاض المستوى الصحي، وارتفاع معدل الوفيات، وارتفاع معدل المواليد، وعمل الأطفال، وغياب دور المرأة في العملية الإنتاجية.

الفقرة الرابعة: كيف يجب أن تكون التنمية سبيلاً لتغيير الدول النامية؟

إنَّ نظرة بسيطة إلى المطالب التي رفعها الشباب الذين حملوا لواء التغيير في الدول النامية تُبيّن لنا أن هؤلاء الشباب عندما خرجوا إلى الشارع لم يكونوا مدفوعين فقط بالظروف الاقتصادية السيئة، من فقر وبطالة وتضخم، وعجز في الميزانية، وارتفاع المديونية، وتدهور القدرة الشرائية، وتراجع التغطية الصحية والحماية الاجتماعية، واحتكار فئة قليلة للثروة في مقابل بقاء شرائح واسعة على حالة من الإفلاس الدائم... إلخ، إذ إن هذه العوامل على أهميتها لم تكن هي العوامل الوحيدة التي ساعدت على اندلاع الثورات العربية مثلاً، وإنَّما هنالك عوامل سياسية وروحية أخلاقية وثقافية، تتعلق في مجملها بقيم الكرامة والعزة والحرية والاعتراف والمساواة والعدالة، التي تم تدنيسها واستبدالها بقيم مادية تُستمد من السوق، وخاصة بعد انتشار الظلم والتفاوت والفوقية، وإغلاق الحياة السياسية، واحتكار الأحزاب الحاكمة للشأن العام، وهيمنتها على دواليب الدولة، وانفراد فئة قليلة من أصحاب النفوذ بالرأي وإقصاء الرأي الآخر مهما كانت قيمته(١)

بالتالي فأنَّ حاجة التغيير اليوم نابعة من أساس العمل على تحقيق متطلبات التنمية (الاقتصادية والسياسية والاجتماعية) في الدول النامية.

إن الشكل الذي يتوجب أن تكون عليه التنمية كسبيل لتغيير الدول النامية هو التكامل الثلاثي بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية والتنمية الاجتماعية.

(١) حمود، جمال، "**الفلسفة في العالم العربي بين مطالب التغيير ومصاعب الواقع**"، مركز آفاق للدراسات والبحوث، (تاريخ الدخول ٢٠١٥/٠٤/٤) http://aafaqcenter.com/index.php/post/1623 :

١ – التنمية الاقتصادية (في جوهر الرفاه المجتمعي):

إنَّ النظم الاقتصادية في الدول النامية يجب النظر إليها عن طريق تحليلها داخلياً في إطار النظام الاجتماعي للدولة، وأيضاً بالتطورات العالمية والتأثيرات الإقليمية، والنظام الاجتماعي يمكن النظر إليه على أنه يشمل العلاقات المتبادلة والمتداخلة بين ما يسمى بالعناصر الاقتصادية وغير الاقتصادية وهي تحوي الاتجاهات الخاصة بالحياة والعمل والسلطة والبيروقراطية العامة والخاصة والهياكل الإدارية والقانونية والأنماط الأسرية والعقائدية والتقاليد الثقافيـــــة ونظم ملكية الأراضي ودرجة شعور الناس وأهميتهم بتحقيق الأنشطة والقرارات المرتبطة بالتنمية(١) .

ثم فهناك جملة من المتطلبات الأساسية في الحقل الاقتصادي الذي لا بد من الاخذ به والعمل على أساسه في الدول النامية حتى تكون جزءً من عملية الانتقال إلى التغيير المنشود، علماً أنَّ القاسم المشترك الأول هو أن الدول النامية اتبعت نموذج الدولة الراعية والحاضنة والمسؤولة عن تحقيق التنمية الاقتصادية لذا فإنَّ الجزء الأكبر من تحقيق التنمية يقع عليها. وهذه المتطلبات هي:

أ- يجب العمل على تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي ودعم إجراءات الإصلاح الاقتصادي والهيكلي، وتحقيق درجة عالية من الانفتاح الاقتصادي في كل دولة نامية.

ب- يجب إيجاد استثمارات حكومية في البنية الأساسية وتشجيع القطاع الخاص على دخول هذا المجال بشكل يحقق فيه القطاعين العام والخاص قفزة اقتصادية نوعية.

ج- يجب العمل على رفع مستويات التنمية البشرية في جميع الدول النامية عن طريق البرامج والخطط الناجحة، فرفع مستويات التنمية البشرية يعني أنَّ شرائح المجتمع المتعلمة ستكون أكثر قدرة على تحقيق التغيير في الدول النامية من الشرائح الأخرى وستكون أكثرها قدرة على تحقيق التغيير المنشود.

د- على صعيد حكومات الدول النامية فلا بد من أن توافر الأمن والاستقرار، وتضع السياسات الاقتصادية الملائمة، والعمل في الإنتاج بجودة وتوافر التكنولوجيا الملائمة ...إلخ.

(١) توادور، ميشيل، "التنمية الاقتصادية"، ترجمة أ. د محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، السعودية، ٢٠٠٦، ص ٤٨.

ه- معالجة جميع المشكلات الاقتصادية (البطالة، والتضخم، وعجز الميزانية...إلخ).

و- العمل على زيادة الرواتب والأجور للعاملين في القطاعين العام والخاص بما يتطلب مع أنماط المعيشة.

٢ - التنمية السياسية: (في جوهر ديمقراطية واضحة الأهداف).

تُعرَّف التنمية السياسية على أنَّها "مجموعة من المتغيرات تستهدف الثقافة والبنية السياسية مؤدية الى نقل المجتمع من نظام تقليدي أو غير حديث الى نظام حديث غير تقليدي، وإحداث تحول في قدرة وقابلية الانسان السياسية على الأخذ بزمام المبادرة من أجل تأسيس بنى جديدة وتطوير قيم عصرية قادرة على استيعاب ما يعرض من مشكلات والسعي لحلها والتكيف مع المطالب والتغيرات المستمرة والسعي أخيراً من أجل تحقيق أهداف اجتماعية جديدة[١]

لذا فإنَّ التنمية السياسية في الدول النامية لا بد من أن تضمن الأمور الآتية:

أ- أن تكون جوهر التنمية السياسية في الدول النامية يشمل بشكل أساس قيام الدولة القانونية، تلك التي تخضع الهيئات الحاكمة فيها والسياسية خاصة للقانون، كما يخضع فيها الحاكم والمحكوم لقواعد قانونية معروفة مسبقاً ثم تتحد مراكزهم القانونية على نحو واضح[٢]

ب- ضرورة وجود نص دستوري واضح ينظم آلية انتقال السلطة، يتم احترامه من قبل الجميع، وضرورة وجود تعدد حزبي وسياسي حقيقي يسمح بتنافس سياسي يكون المواطنون هم الحكم والمرجع الأخير فيه، وضرورة إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية ومحلية حقيقية تسمح بالتعبير عن إرادة الناخبين.

---

(١) يوسف، غسان سعيد عيسى، **"أثر ازدواجية السلطة على التنمية السياسية في السلطة الوطنية الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية"** ، أطروحة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ٢٠٠٩، ص ٣٤.

(٢) الزيات، السيد عبد الحليم، **"التنمية السياسية-الابعاد والمنهجية"**، الجزء الاول، دار المعارف الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٥، ص ١٥٥.

وتطوير بنية الأحزاب وفكرها، على نحو يجعلها تتخلى عن الأطروحات والشعارات التي كانت تضعها في موقع احتكار السلطة وإقصاء الأحزاب المنافسة وحجر نشاطها السياسي[١] .

ج- أن يكون هدف التنمية السياسية تحقيق الديمقراطية والمساواة والمشاركة والشرعية.

د- أن تكون التنمية السياسية في الدول النامية رديفةً للديمقراطية والتحديث السياسي.

ه- أن تكون التنمية السياسية على تنسيق مع مقتضيات البنية الاجتماعية والمحددات الثقافية للمجتمع في الدول النامية وتشكل في الوقت ذاته منطلقاً رئيسياً لفعاليات التعبئة الاجتماعية.

و- أن يكون هناك إيمان لدى القيادات السياسية في الدول النامية، واقتناعهم بأهمية مشاركة الجماهير في صنع وتنفيذ السياسات العامة، وإتاحة الفرصة لدعم هذه المشاركة عن طريق ضمان الحرية السياسية، وإتاحة المجال أمام الجماهير للتعبير عن آمالهم، وطموحاتهم، ورأيهم في قضايا مجتمعاتهم ومشكلاته، ومناقشة تصريحات المسئولين، والقوانين العامة، سواء داخل البرلمان أو عبر الصحف، وفي الندوات العامة... إلخ.

٣ - التنمية الاجتماعية:

التنمية الاجتماعية هي عملية إرادية مخططة هادفة وبناءة تطمح إلى تفعيل الطاقات والإمكانات والموارد المادية والبشرية واستنفار جهود الدولة وقطاعها العام والجماهير وقطاعها الخاص من اجل إحداث تغييرات في المجالات الاجتماعية كالنظم، والمواقف، والقيم والمعتقدات دون إهمال الحاجات الأساسية والخدمات والمستوى المعاشي أي العمل على توافر كل ما من شانه خدمة الإنسان ورفاهيته ورفع مستواه المادي والروحي حاضرا ومستقبلاً.

لذا فإنَّ التنمية الاجتماعية في الدول النامية على مساس بالمجالات كالتعليم، والصحة، والإسكان والضمان الاجتماعي، كذلك بالنظم، والقيم، والتقاليد، والعادات والاتجاهات والمورثات الاجتماعية حيث

(١) البياتي، فارس رشيد، **"التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي"**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، عمّان، الأردن، ٢٠٠٨، ص ٣٠٥.

تعمل التنمية الاجتماعية على تشجيع وتفعيل ما هو مثمر منها من وجهة نظر المجتمع وإزالة ومعالجة ما يقف منها عقبة في سبيل التطور والتقدم.

لذلك فأنَّ من أهم متطلبات التنمية الاجتماعية في الدول النامية لتكون سبيلاً إلى التغير إلى جانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية ما يأتي:

أ- إيجاد قاعدة اجتماعية عريضة مستعملة وذلك لضمان حد أدنى من التعليم لكل مواطن.

ب- المساهمة في تعديل نظام القيم والاتجاهات بما يتناسب مع الطموحات التنموية للمجتمع عن طريق تعزيز قيمة العمل والإنتاج ودعم الاستقلالية في التفكير والموضوعية في التصرف.

ج- تأهيل القوى البشرية وإعدادها للعمل في القطاعات المختلفة وعلى كل المستويات وذلك بتزويدها بالمعارف والمهارات والقيم اللازمة للعمل.

د- العمل على استقلالية المجتمع المدني وتفعيل دوره في الحياة العامة.

ه- تحسين فرص التعليم في الدول النامية ودفع الأفراد الى تحسين أوضاعهم الاجتماعية والتعاون والتضامن فيما بينهم للمساهمة جميعا في حل مشكلاتهم المشتركة. كما لابد من إمداد الفرد بالمعلومات والمهارات والاتجاهات الازمه لرفع مستواه في المجتمع وتحقيق الكيف الملائم له.

و- تشجيع حقوق الإنسان وحمايته، بالتشريعات والقوانين والأنظمة وتطبيقاتها التي تضمن الحقوق الإنسانية والمدنية للإنسان.

ي- دعم الحياة الأسرية في الدول النامية مع توافر الضمانات الاجتماعية اللازمة لأفرادها.

م- العمل على إحداث تغيير مقصود في سلوك المواطنين في إطار القيم والعادات الأصيلة لتحقيق نمو متوازن عن طريق استغلال إمكانات وموارد البيئة المحلية المتاحة أو التي يمكن إيجادها لمواجهة أعباء الحياة.

المبحث الثالث: الخصائص الاقتصادية المشتركة للدول النامية

لا يوجد تعريف منفرد للاقتصاد الصغير، ومع ذلك فإن حجم السكان ومستوى الناتج المحلي الإجمالي هما القاسم المشتركة في جميع التعاريف.

- صِغَر حجم الأسواق الداخلية

نظراً لصِغَر حجم السكان والناتج المحلي الإجمالي، تعد السوق الداخلية صغيرة هي الأخرى، مما ينم عن ضآلة حجم القوى العاملة، وقلة عدد المؤسسات والشركات، فانخفاض درجة المنافسة في السوق المحلية. وباستثناء أربع حالات، يقل مستوى الناتج المحلي الإجمالي في جميع البلدان الستة والثلاثين التي تتوافر بشأنها بيانات، عن ٧٠٠ مليون دولار. ومن الجدير بالملاحظة أن أهمية الزراعة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمستوى الناتج المحلي الإجمالي. وفي البلدان القليلة التي يتجاوز فيها الناتج المحلي الإجمالي ١٠٠٠ مليون دولار (مثل البحرين وبربادوس) عادة ما يلعب القطاع الزراعي (بما في ذلك مصايد الأسماك والغابات) دوراً ضئيلاً نسبياً في الاقتصاد، ويوافر في معظم الحالات أقل من ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الطرف المقابل، فإن البلدان التي يكون مستوى الناتج المحلي الإجمالي فيها أقل من ٢٠٠ مليون دولار (مثل ساو تومي وبرنسيبي، وكريباتي، وتونغا، وساموا، وجزر القمر) تعتمد على الزراعة في تحقيق ما بين ٢٠–٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

- الموارد الطبيعية المحدودة

تعد مساحة الأراضي المتاحة للأغراض الإنتاجية محدودة. فمساحة الأراضي في جميع البلدان النامية الصغيرة، باستثناء بلدين فقط، أقل من ٣٠٠٠٠ كيلومتر مربع (وأكبر بلدان هذه المجموعة هما غيانا وسورينام – حيث تتجاوز مساحة الأرض ١٥٠٠٠٠ كيلومتر مربع). وفضلا عن ذلك، تكون الموارد المائية شحيحة في العادة، وتقتصر على غلالة رقيقة من المياه الجوفية العذبة الطافية فوق المياه المالحة، وتغذيها مياه الأمطار. وتعد التقلبات والتغيرات المناخية، وارتفاع مستوى سطح البحر وشدة التعرض للكوارث الطبيعية من العوامل المثيرة للقلق بشكل خاص.

- ارتفاع درجة انفتاح أسواق تجارة المنتجات الزراعية

تعتمد البلدان النامية الصغيرة اعتماداً كبيراً على نظام التجارة الدولية، وخصوصاً في تجارة المنتجات الزراعية، وتتراوح نسبة تجارة المنتجات الزراعية إلى الناتج المحلي الإجمالي بين ١٠ و٥٢ في المائة في ٢٢ بلداً من بين البلدان النامية الصغيرة السبعة والعشرين التي تتوافر بشأنها بيانات.

وفضلا عن ذلك، يعتمد معظم البلدان النامية الصغيرة على سلعة واحدة أو عدد قليل من السلع التصديرية في تحقيق نسبة عالية من حصيلة صادراتها. والمحاصيل التصديرية الرئيسية هي الموز، وقصب السكر، والكاكاو، والبن، وجوز الهـــند. ومعظم هذه البلدان من البلدان المستوردة الصافية للغذاء، وتمثل المواد الغذائية حصة كبيرة من مجموع وارداتها.

التعرض للمتاعب الاقتصادية والبيئية

أدى التفاعل فيما بين العوامل المنوه عنها فيما سبق إلى خلق معوقات خاصة أمام البلدان النامية الصغيرة:

- المنافسة ووفورات الحجم

تواجه البلدان النامية الصغيرة، نتيجة لصِغَر حجمها، عدداً من التحديات فيما يتعلق ببلوغ المستوى الذي يمكّنها من المنافسة في الأسواق العالمية للمنتجات الزراعية والمحافظة على هذا المستوى. إذ تمثل ضآلة حجمها وعزلتها الجغرافية تحديات خاصة فيما يتعلق بتحقيق وفورات الحجم بالدرجة التي تمكّن المنتجين من المنافسة في الأسواق الدولية أو من منافسة السلع المستوردة في السوق المحلية، في كثير من الحالات. وهذا الوضع يجعلها تعتمد على الواردات بالنسبة لمعظم احتياجاتها الاستهلاكية والاستثمارية وعلى مجموعة محدودة من المنتجات التصديرية، فتكون شديدة التعرض للصدمات الاقتصادية الخارجية.

- التعرض لتأثير التغيرات في الأسواق العالمية

تمثل الزراعة والسياحة وصيد الأسماك، في العادة، الأنشطة الاقتصادية الرئيسية، وتمثل جانباً كبيراً من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات في البلدان النامية الصغيرة. ويعد كل قطاع من هذه القطاعات الثلاثة شديد الحساسية للتغيرات التي تطرأ على أوضاع الأسواق العالمية. وقد عانت البلدان الصغيرة الأكثر اعتماداً على الصادرات الزراعية في تحقيق جانب كبير من حصيلة صادراتها من الانخفاض طويل الأجل في الأسعار الحقيقية في الأسواق العالمية ومن تباطؤ النمو في الطلب العالمي على منتجاتها الزراعية الرئيسية. وفضلا عن ذلك، تعتمد صادراتها الزراعية اعتماداً كبيراً على الاتفاقات التفضيلية فتكون عرضة لبعض المخاطر الناجمة عن التحرير متعدد الأطراف للتجارة. ويخشى بعضها من أن تؤدي جولة المفاوضات الجديدة الخاصة بالزراعة إلى زيادة تعرضها لهذه المخاطر، مما يؤثر بدوره على قدرتها على الاستيراد، بما في ذلك استيراد المواد الغذائية. وعموماً فإن شدة الاعتماد على السوق العالمية تجعل تحقيق الزراعة المستدامة والأمن الغذائي في هذه البلدان أكثر تعقيداً وصعوبة مما هما بالنسبة للبلدان الأخرى.

- التعرض لتأثير العوامل البيئية

يساعد الموقع الجغرافي للبلدان النامية الصغيرة وحجمها على زيادة درجة تعرضها للمخاطر الإيكولوجية، وخصوصاً لقسوة الظروف المناخية (مثل العواصف المدارية) والقوى الجغرافية (مثل الثورات البركانية)، لأن الأضرار عندما تقع تكون على مستوى قومي. كذلك فإن الأمراض الوبائية التي تأتيها من الخارج سرعان ما تؤثر على النظام البيئي الهش وتُعرض الأنواع المتوطنة فيها لخطر الاندثار. ومن ناحية أخرى، تكون تعرية التربة بفعل أمواج البحر والرياح أعلى مما يحدث في البلدان الأخرى نظراً لطول سواحلها مقارنة بكتلة اليابسة. فإن الآثار الاقتصادية السيئة التي تتعرض لها (والتي تشمل مساحة البلد بأكملها) من جراء سرعة تأثر البيئة الطبيعية تكون ملموسة في هذه البلدان أكثر مما هي في البلدان الأخرى.

وتؤدي الكوارث الطبيعية إلى تفاقم درجة حساسية هذه البلدان من الناحية الاقتصادية لأنها تخلق تكاليف إضافية وتؤدي إلى تحويل الموارد عن الأنشطة الإنتاجية، وفضلا عن إرباك الاقتصاد بأكمله. وعلاوة على ذلك، فإن مواجهة هذه الأوضاع الحساسة للمؤثرات الخارجية تتطلب قدرة على التأقلم وعلى زيادة درجة المرونة من حيث اعتماد النظام الاقتصادي على سمات معينة. فإن درجة الحساسية من الناحيتين الاقتصادية والبيئية متداخلتان.

وباختصار، تشترك البلدان النامية الصغيرة في خصائص معينة قد تعوق اندماجها في الاقتصاد العالمي وتقلل من قدرتها على الاستفادة من الفرص الناشئة عن التحرير متعدد الأطراف لتجارة المنتجات الزراعية، وهذه الخصائص هي:

- صِغَر حجم السكان، مما يجعل من المستحيل عليها تحقيق وفورات الحجم والتخصص في العمالة؛
- ضيق قاعدة الموارد الطبيعية، مما يجعلها تعتمد على استيراد السلع الاستهلاكية والرأسمالية، ويعرِّض اقتصادياتها للكوارث والمخاطر الطبيعية؛
- وارتفاع درجة تركيز الصادرات على عدد قليل من المنتجات الزراعية الأولية، ومنتجات الغابات ومصايد الأسماك، والتعدين، مما يجعل هذه البلدان النامية الصغيرة عرضة للتأثر بالتقلبات الشديدة في حجم الإنتاج ومستوى الأسعار.

المبحث الرابع الواقع الاقتصادي العراقي:

الفقرة الأولى: طبيعة النظام الاقتصادي العراقي ومشكلة قطاع الصناعة النفطية:

لم يحدد الدستور العراقي طبيعة النظام الاقتصادي فقد جاء في المادة ٢٥ ما يلي: «تكفل الدولة اصلاح الاقتصاد العراقي وفق اسس اقتصادية حديثة وبما يضمن استثمار كامل موارده وتنويع مصادره وتشجيع القطاع الخاص وتنميته» (الدستور العراقي).

ومن قراءة هذه المادة يتضح لنا أن الدستور العراقي لم يحدد طبيعة النظام الاقتصادي ولا المنهجية التي يستند عليها. وبالنتيجة فإن السياسة الاقتصادية للبلد كانت مبهمة منذ العام ٢٠٠٣ وغير معروفة للمواطنين.

وهذا كله بسبب الوضع السياسي غير المستقر، لذا فإن كل معالجة لأية مشكلة اقتصادية في البلد تعد ناقصة لعدم وجود فلسفة اقتصادية يرتكز عليها الاقتصاد الوطني .

إن تعدد المشاكل السياسية وتفاقمها بسبب عملية المحاصصة الطائفية المتخلفة، أصبحت الوزارات مقسمة وتدار حسب الولاءات السياسية والطائفية المتعجرفة وانعدام المهنية والكفاءة العلمية، وهذا ما أدى الى غياب التنمية الاقتصادية وفق خطط اقتصادية مدروسة، وإنما بالمقابل اتخذت حلول آنية سريعة وغير مبنية على التخطيط العلمي الشامل لجميع القطاعات الاقتصادية .

وعلى الرغم من أن العراق يمتلك ثاني أكبر احتياطي في العالم بعد المملكة العربية السعودية، إذ يقدر هذا بحوالي ١١٠ مليار برميل وهو ما يعدل حوالي ١١ بالمئة من اجمالي احتياطي العالم وهناك تقديرات أخرى بوجود (١٠٠) مليار برميل آخر لم تكتشف بعد في منطقة الصحراء الغربية ويوجد في العراق احتياطي ضخم من الغاز الطبيعي الذي يبلغ حوالي ١١٥ تريليون قدم مكعب إذ تبلغ مداخيل تصدير النفط بحدود ١٠٢٠٠٠ مليون دولار أمريكي[١] إلا أن المستوى المعيشي للفرد الواحد ما زال منخفضا.

وتشير الاحصائيات الرسمية إلى ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي في عام ٢٠١٤ بما يحقق زيادة في دخل الفرد يصل إلى ٦ آلاف دولار للفرد الواحد في السنة (حسب توقعات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي)[٢] ،

غير أن الخبير الاقتصادي باسم جميل انطون قال في تصريح الى إذاعة العراق الحر أن دخل الفرد في عام ٢٠١٣ لم يرتفع نتيجة سوء توزيع الأموال فما زال هناك ١٩ الى ٢٠ بالمئة من الشعب العراقي

(١) سالم، د. علي عبد الهادي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٤ العدد ٩، ص ٤٦ السنة ٢٠١٢
(٢) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية لسنة ٢٠١٢.

يعيش تحت خط الفقر، حيث لا يتعدى معدل دخلهم الشهري ٧٠ ألف دينار بواقع دولارين في اليوم الواحد(١).

فكيف سيكون حال المواطن العراقي في ظل سياسة تقشف أقرتها الحكومة العراقية منذ العام ٢٠١٦؟ .

فضلا عن ذلك الوضع الأمني المتدهور يومياً وعدم الاستقرار السياسي وندرة فرص العمل وضعف الاستثمارات من بين الأسباب التي تقف وراء مراوحة دخل الفرد في مكانه في العام ٢٠١٦ وحتى انخفاضه بسبب ارتفاع الضرائب والإستقطاعات من رواتب الموظفين ومعاشات المتقاعدين.

لذا تظهر الحاجة لتشريعات تحقق العدالة في توزيع الثروة الوطنية واستثمار الريع النفطي لتمويل مشاريع في قطاعات الصناعة النفطية والزراعية والتجارية للقضاء على البطالة وتقليل نسب الفقر.

وتتلخص أهمية قطاع الصناعة النفطية والغازية في مساهمته ببناء العراق تنمويا، فهو مصدر حيوي لتشغيل مصادر الطاقة المختلفة ويدخل في كثير من الصناعات البتروكيمياوية، فضلا عن الاستهلاك المحلي.

ومن أهم المشاكل التي يتعرض لها هذا القطاع الحيوي هي:

١ – عدم وجود علاقات انتاجية وتعاون تنسيقي بين القطاع النفطي وبقية فروع الصناعة التحويلية.

٢ – النقص في الكادر الفني التقني والمهارات الادارية والتنظيمية .

٣ – ضعف نظام حماية منشئات الصناعة النفطية وغياب الكادر المؤهل لذلك والذي بسببه تتعرض المنشئات النفطية الى تخريب وتفجير للأنابيب الناقلة داخل وخارج العراق من مختلف المنظمات الإرهابية .

٤ – هجرة الكوادر الفنية والهندسية المتخصصة من القطاع النفطي الى الخارج بسبب الوضع الأمني وضعف الراتب والمحفزات المادية ونظام الترقية .

(١) سعد كامل، اذاعة العراق الحر، مختصون: دخل الفرد العراقي لم يتحسن خلال ٢٠١٣، ٢٤. ١٢. ٢٠١٣.

٥ – شيوع ظاهرة الفساد المالي والإداري والبيروقراطية الادارية في قطاع الصناعة الاستخراجية والتحويلية .

٦ – انخفاض الإنتاجية نتيجة عطل وتقادم الأجهزة والمعدات وعدم أخذ المنشآت النفطية بأسلوب التخطيط العلمي الجيد، وسوء استخدام الموارد والطاقات البشرية والمادية المتاحة، إضافة إلى عدم الاستفادة الكاملة من منجزات العلوم والتطور الفني والتكنولوجي.

٧ – بعد ٨ سنوات من طرح مشروع قانون النفط والغاز العراقي، فما زال يراوح في مكانه بسبب الخلافات السياسية بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان.

غير أن الحكومتين مضتا على الرغم من عدم إقرار مشروع القانون من قبل البرلمان العراقي في إبرام عقود مع مختلف الشركات النفطية العالمية من أجل استخراجه وتسويقه الى الخارج. ومع العلم أن النفط هو ثروة وطنية ولا يجوز استغلالها لمصلحة جهة ما.

هذا إذا ما علمنا بأن أغلب الحقول النفطية التي خضعت لعقود التراخيص هي حقول تم استكشافها وحفرها من قبل النظام السابق وطمرت حينها لارتفاع تكاليف الانتاج منها في مدة الحصار، وما الشركات الحالية التي استحوذت عليها إلا شركات تعلم بأن كلف الاستخراج هي بسيطة والأرباح التي يمكن الحصول عليها هي عالية .

الفقرة الثانية: السياسة النقدية والمالية

يعاني الاقتصاد العراقي من التضخم منذ أواسط سبعينيات القرن الماضي حينما رفعت رواتب العاملين في القطاع العام بعد نجاح عملية تأميم الصناعة النفطية وحصول العراق على عوائد النفط الضخمة في ١٩٧٣ ومن ثم في الثمانينيات في أثناء الحرب العراقية–الايرانية وفي أثناء الحصار الاقتصادي في عقد التسعينيات. وحسب إحصائيات البنك المركزي العراقي فإن نسبة التضخم في العراق بلغت ٥٠٠ بالمئة. ولهذا تقع على عاتقه مهمة خفض التضخم بنسبة ٢٠ بالمئة سنويا وهذا يمكن أن يحقق قوة شرائية بحوالي ٢١ تريليون دينار (ت. د)، في حين أن عمليات البنك المركزي النقدية كافة بلغت ٢ ت. د. وهذا معناه أن مردود كل دينار واحد هو ١٠ دنانير[١]

(١) سالم، د. علي عبد الهادي، نفس المصدر السابق ص ٤٨.

وتعد السياسة النقدية من أبرز السياسات الاقتصادية الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتثبيت معدلات سعر الصرف التي تزيد الاقتصاد الوطني قوة وفاعلية لمواجهة التحديات الاقتصادية، وقد نجح البنك المركزي العراقي في تحقيق احتياطي من النقد الأجنبي بلغ ٨٠ مليار دولار و٩٠ طناً من الذهب.

إن تثبيت سعر صرف الدينار العراقي مقابل العملة الرئيسية في التعامل بالدولار يعد أمراً لا بد منه، وكان لمزادات العملة الأجنبية التي يعقدها البنك المركزي العراقي دور مهم في الحفاظ على مستوى مناسب من سعر الصرف وتثبيته، وعندما يحصل أي ضغط على معدلات سعر الصرف، فإن البنك المركزي يقوم بتشديد السياسة النقدية وتضييقها، بما في ذلك رفع معدلات الفوائد على الودائع بالدينار العراقي.

وقام البنك المركزي بتوسيع لائحة الأدوات المتاحة للسياسة النقدية وتغطية الاحتياطي المطلوب ليشمل الودائع الحكومية ومنح تسهيلات على الودائع التي تستحق، في مدة قصيرة بهدف السماح للمصارف بإدارة وضع سيولتها بطريقة أكثر فعالية، وتخفيض مخاطر السيولة[١]

وتتمثل أهداف السياسة النقدية بتحقيق النمو الاقتصادي وخفض معدلات البطالة واستقرار أسعار السلع والخدمات، واستقرار أسعار الصرف، وتحسين وضع ميزان المدفوعات. وتتحقق هذه الأهداف باتباع أدوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة، والتي تم التأكيد عليها في العام ٢٠١٤.

لقد شرعت السياسة النقدية، على تأسيس إطار عمل فعال يعمل صوب تقوية الثقة بالدينار العراقي، إذ تساعد الثقة بالعملة المحلية على خلق ظروف قوية وعميقة في استقرار النظام المالي، أي نقل تأثير الأهداف التشغيلية للسياسة النقدية إلى تحقيق الأهداف الآنية للسياسة نفسها لأن قوة التصدي للدولة، تعد مقياساً على فاعلية السياسة النقدية في توافر إشارة مؤثرة لجعل الدينار العراقي أكثر قوة والذي عادة ما يتجسد باستقرار دالة الطلب النقدي أو انخفاض سرعة تداول النقود واستقرارها، أي بفعل تأثير مؤشري الصرف والفائدة كمتغيرات موجبة فاعلة في استقرار الطلب النقدي وتقوية ميكانيكية الانتقال النقدي في الوقت نفسه.

(١) اتحاد المصارف العربية، تطبيقات السياسة النقدية في العراق وتحقيق الاستقرار .

لقد لاحظ المعنيون بشؤون السياسة النقدية للبلاد أن ثمة غموضاً في فهم إشارات السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي التي واصلت مواجهتها لحالتي التضخم الجامح وتدهور سعر صرف الدينار العراقي وعبر المظاهر الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي عاشتها البلاد منذ أكثر من ثلاثة عقود من الزمن، إذ ما زالت تحمل بعض الاوساط مسؤولية تعثر برامج البلاد الاستثمارية والقدرة على بناء مشاريع التنمية لنتائج نجاحات السياسة النقدية(١) يقوم جوهر أية سياسة مالية في العالم على أساس تحديد المصادر المالية للدولة وأوجه انفاقها باستخدام الموازنة العامة وأنظمة الضريبة والمصارف والتأمين من أجل تحقيقها. والهدف الأساس من السياسة المالية هو الوصول إلى تنمية اقتصادية-اجتماعية وتحقيق عدالة اجتماعية في توزيع الدخل والثروة الوطنية.

ولا يتم ربط الموازنة العامة في العراق بخطط التنمية الاقتصادية-الاجتماعية وإنما توزع الموارد فيها على أساس البنود. وعل الرغم من أن الدستور وقانون إدارة أموال الدولة والدين العام، يؤكدان ضرورة اتباع الأسس الصحيحة لطريقة إعداد الموازنة العامة من حيث توزيع الموارد والرقابة على التنفيذ، وضرورة ربط الموازنة بخطة التنمية، وإعداد الكشوفات اللازمة باستخدام الأموال، سواء عن طريق اعداد الحسابات الختامية، أو عن طريق كشف التدفق النقدي، إلا أن كل هذا لا يتم الالتزام به، لا من قبل السلطة التنفيذية ولا من قبل البرلمان، على الرغم من تأكيد تقارير ديوان الرقابة المالية على ذلك. وخير دليل على ذلك هو أن مجلس النواب لم يتمكن من إقرار ميزانية العام ٢٠١٤ بسبب هبوط أسعار النفط في النصف الأول منه وهذا ما أثر على ميزانية سنة ٢٠١٥ التي ثبت فيها سعر البرميل من النفط الخام ب ٥٦ دولارا أمريكياً وتصدير ما يقارب ٣.٣ م/ب سنويا ويحقق نحو ١١٥ ترليون دينار. ونتيجة لذلك كان العجز بمقدار ٢٥ ترليون دينار(٢).

أما تأثير الخريف العربي فلم يقتصر على الجانب السياسي وإنما على الجانب الاقتصادي أيضاً وانعكس بوضوح على ميزانية سنة ٢٠١٦ التي حدد فيها سعر برميل النفط ب ٤٥ دولارا أمريكيا وبطاقة تصديرية ٣.٦ مليون ب/ي. فيما خصص ١١٣ ترليون دينا لتغطية النفقات الإجمالية التي تشمل ٨٣

(١) الصوري، د. ماجد، السياسة المالية والسياسة النقدية في العراق، جريدة العالم ٢٠١٣/٤/٢٥

(٢) عثمان، فاضل علي، ٢٠١٦ سنة خريف النفط العربي، أوائل العام ٢٠١٦ .

ترليون دينار للنفقات الجارية و٣٠ ترليون دينار للنفقات الاستثمارية وهذا معناه أن العجز في الميزانية سيكون ٢٩ ترليون دينار.

ولكن في واقع الحال فإن العجز سيكون أكبر من ذلك لأن سعر البرميل يتذبذب بين ٣٤-٣٦ دولاراً أمريكياً .

وتعد الواردات النفطية والتي تشكل من ٩٢ الى٩٥ بالمئة من واردات الموازنة العامة، والباقي من الضرائب والرسوم وأرباح القطاع العام وبيع ممتلكات الدولة من المصادر المالية الاساسية للدولة العراقية.

ولم تتضمن الموازنة العامة الواردات الاخرى من القروض والمنح والمساعدات الدولية، ولم يجر الكشف عنها حتى بعد تسلمها وإنفاقها. وقد ارتفعت الموارد النفطية من حوالي ٨ ملايين دولار سنة ٢٠٠٣ الى أكثر من ٩٤ مليار دولار سنة ٢٠١٢.

وصلت أرقام الموازنة العامة الى مستويات عالية حيث بلغت ٨٠.٥ مليار دولار سنة ٢٠١١، وارتفعت إلى ١٠٠مليار دولار في العام ٢٠١٢، وإلى أكثر من ١١٨ مليار دولار سنة ٢٠١٣. كما ارتفعت نسبة النفقات الاستثمارية من حوالي ١٤ بالمئة في موازنة ٢٠٠٤، إلى ٤٠ بالمئة في موازنة ٢٠١٣.

بلغ مجموع إيرادات الدولة من النفط والرسوم والضرائب والقروض والمنح المستلمة والأموال المسترجعة من البنوك العالمية الى أكثر من ٦٠٠ مليار دولار، وهي أرقام كبيرة إذا ما قورنت بإيرادات الكثير من الدول النفطية وغير النفطية.

إلا أن العراق ما زال يعاني من المشاكل الاقتصادية- الاجتماعية، نتيجة لسوء ادارة هذه الأموال. فعلى الرغم من تضاعف أرقام الناتج المحلي الاجمالي بشكل أساس بسبب الزيادات الحاصلة في وارادات النفط، وارتفاع حصة الفرد العراقي من ٨٠٠ دولار في السنة عام ٢٠٠٣ إلى اكثر من ٤٠٠٠ دولار عام ٢٠١٢، فإننا نرى انخفاضا في حصة النشاطات الاقتصادية الانتاجية الأخرى (الصناعة والزراعة)، حيث وصلت الى ١.٥ 3-بالمئة ، وما زالت البطالة عالية، حيث يقدر عدد العاطلين عن العمل بـــ ٥ مليون

عاطل، وما زال الفقر يشكل نسبة عالية من السكان، وتدهور الوضع بالنسبة لفئة غير قليلة منهم، حيث بلغ عدد المهددين بالمجاعة حوالي ٢ مليون إنسان، إو ما يعدل نسبة ٦ بالمئة من السكان، وأكثر من ١٢ بالمئة من السكان يحصلون على دخل يقل عن ٢.٥ دولار في اليوم.

وما زال العراق يعاني من مشاكل كبيرة في الخدمات البلدية والبنى التحتية، والكهرباء والماء الصالح للشرب والصرف الصحي والسكن والأمية وغيرها. وعلى الرغم من إنفاق حوالي ٣٧ مليار دولار على قطاع الكهرباء، منها ٢١ مليار على الاستثمار في الانتاج والنقل والتوزيع، إلا ان العراقيين لم يستطيعوا الحصول على الكهرباء بشكل مستمر وما زالت الطاقة الانتاجية المتاحة لا تزيد على ٨٧٠٠ ميكا واط منها حوالي ٤٥٠٠ كانت موجودة أصلا، على الرغم من الوعود المتكررة بحل هذه المشكلة.

فما زال أكثر من ٢٥ بالمئة من السكان يحصلون على اقل من ١٢ ساعة من الكهرباء يوميا، ومنهم من لا يحصل على الكهرباء نهائيا.

وحتى الآن لم يدخل في خطط وزارة الكهرباء تجهيز حاجة القطاعات الاقتصادية من الطاقة الكهربائية. وبلغت الوفيات للأطفال تحت سن الخمس سنوات ٣٧ بالمئة وبلغت نسبة الامية ٢٣ بالمئة من عدد السكان أي حوالي ٧.٣٦ مليون إنسان كل هذا يؤكد فشل السياسة المالية في تحقيق الأهداف الاقتصادية- الاجتماعية المرجوة بعد سنة ٢٠٠٣ بسبب تجاهل تطبيق الخطط التي أعدتها بعض الأجهزة الحكومية بالتعاون مع المؤسسات الدولية والخبرات العراقية من خارج مؤسسات الدولة.

كل ذلك بسبب غياب دولة المؤسسات الناجم عن الصراعات الحزبية، التي تخندقت حول شعارات طائفية واثنية أدت إلى المحاصصة واستبعاد المهنية ومبدأ تكافؤ الفرص عن مؤسسات الدولة، ولم تأخذ بنظر الاعتبار المصالح الوطنية العليا ومصلحة المواطن.

الفقرة الثالثة: الواقع الزراعي والصناعي

لم تنجح التجارب الحكومية في سبعينيات القرن الماضي في إقامة المزارع الجماعية (مثل مزرعة الرواد في الصويرة بمحافظة واسط) وإنما تكبدت خسائر كبيرة لأنها لم ترسم سياسات متوازنة من حيث

التحكم بالأسعار بالنسبة للمحاصيل الحقلية مثلاً كالحنطة والشعير والرز وحتى في مجال الثروة الحيوانية؛ بحيث تعرّض الفلاح أو المزارع إلى الأزمات.

فعلى سبيل المثال هناك مواسم وحالات تصل فيها ربحية المزارع إلى درجة عالية جداً وغير معقولة، بحيث لا يستطيع هو نفسه من استيعابها وكيفية التصرف بالأرباح المفاجئة القادمة إليه، وعدم وجود قدرة على استثمارها في إنشاء مزارع نموذجية وتطوير حالته الاجتماعية، بينما تأتي مواسم أخرى من القحط، بحيث يتعرض إلى خسائر كبيرة ترغمه على ترك أرضه والهرب إلى المدينة لعدم قدرته على تسديد الديون المترتبة عليه. إن عملية السيطرة على الأسعار وتحديد الربحية تعتمد على الحكومة ومدى أتباعها لسياسات سعرية معقولة ومتوازنة للمنتجات الزراعية ومداخلاتها والخدمات المقدمة، وهذا يتوقف على التخطيط السليم بدراسة بيانات لحالة السوق ومدى الحاجة والكميات المنتجة ونوعياتها، وفضلا عن التحكم في أسعار المدخلات الزراعية والخدمية والموازنة مع المخرجات. إن عملية تنظيم وموازنة أسعار المنتجات الزراعية يمكن التحكم بها من قبل الحكومة من خلال قنوات عديدة، تصب في عملها لخدمة زيادة الإنتاج الزراعي وتحقيق العدالة في التوزيع ما بين المزارع والمستهلك. ولا بد من تشجيع ودعم عمليات التعبئة والتغليف للمنتجات الزراعية لتسهيل عملية تسويقها ومنعها من التلف. إن السياسات الزراعية الرصينة هي من اختصاص الحكومة، لأنها هي وحدها المسؤولة عن عمليات التنمية الزراعية للبلد. ونظرا لعدم وجود نظام ضريبي متطور في الوقت الحاضر فإن عملية رسم سياسات زراعية رصينة، تضمن التنوع في المنتجات المربحة، وتكفل حاجة المستهلك وتحقق العدالة للمزارع[١]

توجد متطلبات أساسية للنهوض بالقطاع الزراعي وهي:

أ – اقامة البنى التحتية الضرورية لتسهيل نقل المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية الى أسواق التصريف في المدن والمراكز الحضرية .

ب – توفير الكهرباء للقرى والأرياف وتشجيع ودعم تأسيس محطات كهربائية تعمل على الطاقة الشمسية وبناء طاحونات الهواء لتوليد الطاقة الكهربائية.

(١) ليلو، د.سمير حسن، مشاكل الزراعة في العراق.... متى تنتهي؟ موقع ايراك – بيزنيس نيوز، ١ .١ .٢٠١٢ www.iraq-businessnews.com/2012/01/01

ج – إنشاء البيوت الحديثة اللائقة بالعيش العصري للفلاحين من حيث توفير الطاقة الكهربائية والخدمات البلدية .

د – إنشاء المراكز الصحية في المناطق الريفية وتوفير الأدوية والرعاية الصحية اللازمة للفلاحين وعوائلهم.

ه – توفير المراكز البيطرية للحيوانات ومعالجة الأمراض المستوطنة والشائعة في الريف العراقي .

هذا وتعرض القطاع الصناعي العراقي الى تدمير وتعطيل منشئاته العامة والخاصة في الحصار الاقتصادي منذ العام ١٩٩٢ وكذلك الاحتلال الأمريكي للعراق سنة ٢٠٠٣ والاطاحة بالنظام السابق، وما تبع ذلك من تدمير وحرق وسلب ونهب لمؤسسات الدولة والمصارف الحكومية والمصانع وغيرها.

ولهذه الأسباب توقفت كثير من المصانع عن الانتاج. أما المصانع التي استطاعت معاودة نشاطها فإنها تعاني من انعدام الخدمات الاساسية وفي مقدمتها الطاقة الكهربائية ومستلزمات الانتاج وارتفاع تكاليف الانتاج بشكل ملحوظ وخاصة أجور نقل العمال.

وفضلا عما تقدم فإن انفتاح السوق العراقية لكل أنواع السلع دون ضوابط أو فرض رسوم جمركية أو رقابة على الجودة والمواصفات، منذ الاحتلال الأمريكي، ادى إلى توقف الكثير من المصانع عن الإنتاج لعدم قدرتها على المنافسة وتصريف الإنتاج.

هذا مع العلم أن الكثير من السلع الصناعية الداخلة للعراق رديئة النوعية وتباع بأسعار متدنية، وربما دون مستوى تكلفة إنتاجها في بلدانها الأصلية بسبب سياسة الاغراق التي تتبعها دول المنشأ التي تهدف من ورائها إلى السيطرة على السوق العراقية، ومن ثم إمكانية رفع أسعار تلك السلع فيما بعد.

وطالب الكثير من الإقتصاديين والسياسيين ورجال الأعمال مواجهة هذه الحالة ولكن لم يلقوا آذاناً صاغية من الجهات الحكومية. والذي يدعو للاستغراب أن بعض الوزراء والمسؤولين يصرحون من وقت لآخر بمضاعفة التبادل التجاري بين العراق ودول مجاورة مثل تركيا وإيران، وكأن تحقيق زيادة في استيراد السلع يمثل إنجازاً اقتصادياً كبيراً حتى ولو كان ذلك يتم على حساب تدمير الانتاج المحلي وزيادة

عدد العاطلين عن العمل وهدر موارد النفط على الانفاق الاستهلاكي الجاري وحرمان البلد من فرص الاستثمار والتنمية[١]

ويلاحظ المراقب للأسواق العراقية أن السلع من الدول المجاورة مثل إيران (قيمة الاستيراد من إيران ١٦ مليون دولار أمريكي) وتركيا (قيمة الاستيراد ١٤ مليون دولار أمريكي) وغيرها من البلدان تملأ الأسواق العراقية.

وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن السلع الصناعية المختلفة تأتي من إيران ابتداء من السيارات والباصات والأجهزة الكهربائية والمنزلية مرورا بالرز والمواد الغذائية والفواكه والخضر وحتى الطابوق ومواد البناء.

وعلى الرغم من أن ذلك من شأنه توفير السلع بأسعار متدنية ولصالح المستهلك إلا أنها من جهة أخرى تعمل على تحطيم وإزاحة الصناعات الوطنية التي تكافح من أجل البقاء ومنافسة السلع المستوردة والحفاظ على العاملين لديها في وقت اصبحت قضية توفير فرص العمل وتخفيف مشكلة البطالة من التحديات الكبيرة التي تواجه البلد؛ حيث اصبحت مشكلة سياسية واجتماعية، فضلا عن كونها مشكلة اقتصادية وثمة سؤال يطرح نفسه باستمرار وهو: هل من باب المنطق الاقتصادي والمصلحة الوطنية اهدار عوائد النفط على استيراد السلع المختلفة وعلى المصروفات الجارية والاستهلاكية والرواتب لمنتسبي الدولة من الموظفين والشرطة والجيش والذين تتكاثر أعدادهم بشكل مستمر وبما لا ينسجم مع الخدمات والأعمال التي يقدمونها (ظاهرة الفضائيين)، وعدم استخدام تلك الأموال لأغراض الاستثمار والإنتاج الصناعي والنمو الاقتصادي وتشغيل الأيدي العاملة العاطلة؟

ويعكس هذا الوضع الشاذ للزراعة والصناعة غياب الرؤية الاستراتيجية والتنموية الملائمة. ولهذا يلاحظ غياب التنسيق فيما بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وفيما بين الوزارات المختلفة: الصناعة والتجارة، الصناعة والكهرباء، الكهرباء والنفط، السياسة النقدية والسياسة المالية... إلخ. إن الوزارات والمؤسسات الاقتصادية المختلفة تعمل بشكل منفرد ودون تنسيق فيما بينها بسبب عدم وجود خطط

(١) القريشي، د. مدحت، محنة الصناعة العراقية، شبكة الاقتصاديين العراقيين، ٢٠١١/٧/٣

اقتصادية شاملة لكافة فروع الاقتصاد الوطني. ولهذا ستستمر الكثير من الظواهر الاقتصادية السلبية التي تعمل على استمرار الوضع الاقتصادي الشاذ وإدامة الهدر وضياع فرص التنمية الحقيقية في ظل حالة اللامبالاة لما يجري في البلد.

وبتطبيق الفرضية الأولى على ما ورد أعلاه نجد أنه لا توجد خطط اقتصادية استراتيجية موضوعة لمدة عشرة سنوات ولا حتى خطط خمسية يؤخذ بها وتطبق لتنمية وتطوير قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة.

أما الفرضية الثانية فإن المؤسسات الاقتصادية في العراق لا يوجد لديها أنظمة معلوماتية متطورة يعتمد عليها في حل المشاكل التي تواجه الاقتصاد العراقي واتخاذ القرارات الرشيدة وإنما هنالك حلول آنية تتخذ على وجه السرعة تكلف الميزانية العراقية مبالغ نقدية ضخمة وكذلك لا يوجد ترابط وتكامل بين الوحدات الإدارية والإنتاجية من جهة والوزارات ذات الشأن من جهة أخرى وهذا ما أدى إلى خلق الفوضى في إدارة قطاعات الاقتصاد الوطني العراقي المختلفة .

الفقرة الرابعة : العراق – معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي[1] للاعوام ٢٠١٠ لغاية ٢٠١٨

الناتج المحلي الإجمالي	وحدة	أدنى	الأعلى	السابق	أخرى
معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي	في المئة	-56.40	54.16	- ٣.٨	- ١.٠٠
الناتج المحلي الإجمالي	USD - مليار	1.70	234.65	١٧١.٤٩	197.72
الناتج القومي الإجمالي	IQD - مليون	20594974.80	240917008.90	240917008.90	224153528.60
الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد	USD	1427.90	٥٧٥٠.٦٠	5750.60	5545.90
الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد PPP	USD	4033.00	16242.10	16242.10	15663.99

(1) https://ar.tradingeconomics.com/iraq/gdp-growth-annual

الفقرة الخامسة : الواقع الحالي والمستقبلي حسب الخبراء[١]:

يتحسن الاقتصاد العراقي تدريجيا بعد الضغوط الاقتصادية الشديدة التي شهدتها السنوات الأربع الماضية. ويقدر نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٠.٦% عام ٢٠١٨، وذلك بفضل التحسن الملحوظ في الأوضاع الأمنية وارتفاع أسعار النفط، مما عكس اتجاه الانكماش الذي بلغ ١.٧% عام ٢٠١٧.

شهد الاقتصاد غير النفطي ارتفاعًا سريعًا حيث سجل معدل نمو بلغ ٤%، بينما انخفض إنتاج النفط قليلا عما كان عليه عام ٢٠١٧ تمشيا مع اتفاق أوبك. ومؤخرا، تلقى الاقتصاد العراقي دفعة من الثقة بتوقيع عدة اتفاقيات تجارية مع دول الجوار. وتمضي جهود إعادة الإعمار بوتيرة معتدلة. وظل معدل التضخم منخفضًا عند ٠.٤% عام ٢٠١٨، ولكنه ارتفع قليلاً عما كان عليه عام ٢٠١٧، بسبب ارتفاع الطلب المحلي بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الغذاء والنقل.

تحسنت التوقعات الاقتصادية بسبب ارتفاع أسعار النفط وتحسّن الوضع الأمني ، ولكن القيود على الإنفاق الرأسمالي ستعوق تسارع النمو المدفوع بالانتعاش. من المتوقع أن يرتفع النمو إلى ٨.١% عام ٢٠٢٠ ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع إنتاج النفط، مع انتهاء اتفاقية أوبك في منتصف عام ٢٠١٩. ومن المتوقع أن يظل النمو غير النفطي إيجابيا على خلفية ارتفاع الاستثمارات اللازمة لإعادة بناء شبكة البنية التحتية المدمرة في البلاد والاستهلاك الخاص والاستثمار.

ومع ذلك، فإن موازنة ٢٠١٩ التي تمت الموافقة عليها مؤخرًا تمثل زيادة كبيرة في الإنفاق المتكرر، وما لم تكن هناك إعادة توجيه كبيرة في سياسة المالية العامة لنهج الانتعاش الشامل، فستكون هناك مساحة محدودة في المالية العامة لدعم الانتعاش بعد الحرب والتنمية الطويلة الأجل. وسيؤدي ارتفاع الإنفاق مع انخفاض أسعار النفط إلى ارتفاع عجز الموازنة المتوقع بنسبة ٥.٤% من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠١٩ قبل تقليصه إلى حوالي ٣% خلال الفترة ٢٠٢٠–٢٠٢١. ثم إن انخفاض أسعار النفط وزيادة

(١) المرصد الإقتصادي-أبريل ٢٠١٩: الإصلاحات والاختلالات الخارجية
https://www.albankaldawli.org/ar/country/iraq/publication/economic-update-april-2019

الواردات سيؤديان إلى تحويل رصيد المعاملات الجارية إلى عجز، يتم تمويله جزئيًا من الاحتياطيات الدولية.

وعليه جاء تقرير البنك الدولي الأخير ليؤكد ان الاقتصاد العراقي سيكون الأعلى نمواً بين الدول العربية حيث توقع ان يكون معدل نمو الاقتصاد العراقي في العام الحالي ٢٠١٩ بمعدل ٦.٢ بالمئة.(١) وعلى الرغم من تسجيل العراق نموا متواضعا في ٢٠١٨ عند ١.٩ في المئة، إلا أن مشاريع إعادة الإعمار ستشكّل هذا العام دافعًا هامًا لنمو اقتصاده والاقتصادات المجاورة، ليكون العلى عربياً.

التقرير الذي حمل عنوان الآفاق الاقتصادية العالمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا «سماوات قاتمة»، توقع ان تشهد منطقة البحث ارتفاعا في معدل النمو الاقتصادي إلى واحد وتسعة اعشار في المئة، حيث تظهر الأرقام أن النمو في دول مجلس التعاون الخليجي سيرتفع إلى اثنين وستة اعشار بالمئة مدعوما بحركة استثمار نشطة على صعيد الدول المصدرة للنفط.

وستشهد مصر أيضا ارتفاعا في النمو إلى خمسة وستة اعشار في المئة، مدعومًا بالاستثمارات والإصلاحات في مناخ الأعمال المتوقعة ، كما سيصل معدّل النمو في المغرب وتونس إلى اثنين وتسعة أعشار في المئة، إذا ما تحسّنت المؤشرات السياحية واستمرت الإصلاحات السياسية، وفقا لاشتراطات التقرير.

وفيما يرجّح أن يشهد النمو في الأردن تحسناً طفيفًا يصل إلى اثنين وثلاثة أعشار في المئة، توقع البنك أن ينخفض النمو في الجزائر إلى النسبة ذاتها، بسبب تباطؤ الإنفاق الحكومي مقارنة بما كان عليه في العام الماضي.

هذا وحذّر البنك الدولي من المخاطر التي تواجه المنطقة التي يمكن أن تثبط النمو، إذ يمكن للصراعات أن تتصاعد وتؤدي إلى إلحاق ضرر أكبر بالدخل والنشاط الاقتصادي، ناهيك عن الصحة والرفاه الاجتماعي.

(1) https://newsabah.com/newspaper/174665

وكانت إحدى الوكالات الائتمانية قد توقعت نمو الناتج المحلي الاجمالي للعراق بنسبة ٤.١% في عام ٢٠١٩.

وقالت وكالة «موديز»، التصنيف الائتماني في تقرير لها إن «إجمالي النمو المحلي في العراق سيتسارع من ٢.٨ هذا العام إلى ٤.١ في المائة العام المقبل ٢٠١٩، وهو أعلى مستوى منذ التوسع الاقتصادي بنسبة ١٣.١ في المائة في عام ٢٠١٦.

ومن المتوقع أن ينمو اقتصاد العراق بشكل أكبر في عام ٢٠١٩ إلى أعلى مستوى له منذ ثلاث سنوات بسبب ارتفاع أسعار النفط التي من المتوقع أن يبلغ متوسطها ٧٥ دولاراً للبرميل.

وقال التقرير «ارتفاع أسعار النفط والانتاج ، فضلا عن الزيادة المتوقعة في الإنفاق الاستثماري بسبب تحسن الوضع الأمني ، عززت التوقعات الاقتصادية للعراق.

ومع ذلك ، فإن تقلب أسعار النفط والاضطرابات الاجتماعية المحتملة التي يمكن أن تضعف البنية التحتية الاقتصادية للعراق ، فضلاً عن قابلية العراق للتأثر بالمخاطر البيئية، والتي تفاقمت بسبب البنية التحتية القديمة هي مخاطر مستمرة للنمو.«

ويستفيد العراق ثاني أكبر منتج للنفط في أوبك والذي ضخ نحو ٤.٦ مليون برميل من النفط يوميا في تشرين الثاني من انتعاش في أسعار النفط هذا العام بعد تراجع استمر ثلاثة أعوام أدى إلى انخفاض الأسعار إلى أقل من ٣٠ دولارا للبرميل الربع الأول من عام ٢٠١٦ كما ساعد تحسن الأمن على تعزيز النشاط الاقتصادي في البلاد ، وقد ساعد ارتفاع أسعار النفط العراق على خفض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ، والتي تضاعفت إلى ٦٦ في المائة بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٦ ، وقللت من عجزها المالي الذي بلغ ذروته عند ١٤.٣ في المائة من الناتج الاقتصادي في عام ٢٠١٦ ، وفقاً للتقرير. وقال التقرير إن «ارتفاع أسعار النفط منذ منتصف عام ٢٠١٧ قد عكس التدهور في الوضع المالي للحكومة وعزز احتياطيات العراق من العملات الأجنبية (بما في ذلك الذهب) إلى أكثر من ٥٨ مليار دولار في نهاية سبتمبر ٢٠١٨.«

توقع صندوق النقد الدولي بلوغ التضخم السنوي في العراق خلال عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ إلى ٢%، فيما أشار إلى أن يصل إجمالي نمو الناتج الاجمالي الحقيقي السنوي فيه في عام ٢٠١٩ حوالي ٦.٥.% وقال الصندوق في جدول أعده أنه «من المتوقع أن يكون تضخم أسعار المستهلكين السنوي في العراق في عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ ٢%، بعد أن كان ٠.١ % في عام ٢٠١٧ ، فيما بلغ ١٤% بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٤» ، مضيفا أن «إجمالي نمو الناتج الاجمالي الحقيقي السنوي في عام ٢٠١٩ حوالي ٦.٥%، فيما ستبلغ هذه النسبة في عام ٢٠١٨ حوالي ١.٠%، فيما كانت النمو في عام ٢ 016حوالي ١٣.١.«% واشار الصندوق إلى أن من المتوقع أن «يصل رصيد المالية العامة الكلي للحكومة من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠١٩ حوالي ٣.٨% فيما ستصل هذه النسبة في عام ٢٠١٨ حوالي ٥.٦%، بعد أن انخفضت هذه النسبة الى – ١٤.٣ % في عام ٢٠١٦.«

وصندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة من منظومة بريتون وودز تابعة للأمم المتحدة، أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام ١٩٤٤ للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، ويقع مقر الصندوق في واشنطن العاصمة، ويديره أعضاؤه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريباً بعددهم البالغ ١٨٩ بلدًا.

الخاتمة

يتضح مما سبق ذكره، أنه لا بد من تثبيت الأمور الآتية:

١ – تحديد طبيعة ومنهجية النظام الاقتصادي العراقي بما في ذلك القطاع العام والخاص وآلية تطويرهما.

٢ – تبني سياسة التنويع الاقتصادي وتطوير قطاعي الصناعة والزراعة؛ بحيث يساهمان في امتصاص الأيدي العاملة العاطلة واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية لخدمة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣ – سيطرة الدولة على قطاع الصناعة النفطية وإدخال المنجزات العلمية الحديثة والتطور الفني والتكنولوجي في جميع نشاطاتها وعملياتها الانتاجية والإدارية والتسويقية.

٤ – استخدام مختلف أدوات السياسة النقدية من أجل السيطرة على التضخم وإرجاع سعر صرف الدينار العراقي إلى مستوىً جيد، كما كان عليه قبل الحرب العراقية – الإيرانية (١ د. ع. يساوي ٣.٣ دولار

أمريكي) وذلك بتنشيط وتفعيل الأدوات النقدية للبنك المركزي مع زيادة نشاط سوق الأوراق المالية والقطاع المصرفي .

٥ – دراسة وتحليل واقع المصارف الأهلية والحكومية ومستوى أدائها للخدمات المصرفية من قبل البنك المركزي العراقي على ضوء نشاطاتها للعام ٢٠١٥ مع اتخاذ قرارات جدية بدمج المصارف الصغيرة الحجم مع المصارف الكبيرة من أجل تطوير القطاع المصرفي الخاص.

٦ – الاهتمام بعمل المصرف الصناعي والزراعي من أجل المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية لقطاعي الصناعة والزراعة بإعطاء القروض الميسرة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأن يشرف البنك المركزي العراقي على ذلك بمضاعفة التخصيصات إلى عشرة تريليون دينار .

٧ – الاهتمام بزيادة فرص التعليم واكتساب المهارات المختلفة، لتلبية متطلبات سوق العمل وخطط التنمية المستدامة .

٨ – المحافظة على البيئة من التلوث لأن العامل الايكولوجي، أصبح من العوامل المهمة في إطالة عمر البشر، طالما أن النسان هو أثمن رأسمال.

٩ – إصلاح البنى التحتية والمشاريع الصناعية والزراعية والمؤسسات الصحية والتعليمية التي دمرتها العمليات العسكرية ضد الإرهاب في محافظات الأنبار وصلاح الدين وديالى والتأميم ونينوى مع تسهيل رجوع النازحين إلى ديارهم المحررة من الإرهاب .

١٠ – ارجاع رؤوس الأموال التي هربت إلى الخارج التي تقدر بحوالي ١٠٠٠ مليار دولار أمريكي لاستثمارها في إعادة بناء المناطق التي تضررت من جراء العمليات العسكرية .

الهوامش ومصادر ذات علاقة بالبحث:

١ – سالم، د. علي عبد الهادي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٤ العدد ٩، ص – ٤٦ السنة ٢٠١٢

٢ – وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية لسنة ٢٠١٢.

٣ – سعد كامل، اذاعة العراق الحر، مختصون: دخل الفرد العراقي لم يتحسن خلال ٢٠١٣/١٢/٢٤.

٤ – سالم، د. علي عبد الهادي، نفس المصدر السابق ص ٤٨.
٥ – اتحاد المصارف العربية، تطبيقات السياسة النقدية في العراق وتحقيق الاستقرار .
٦ – الصوري، د. ماجد، السياسة المالية والسياسة النقدية في العراق، جريدة العالم ٢٠١٣/٤/٢٥
٧ – عثمان، فاضل علي، ٢٠١٦ سنة خريف النفط العربي، أوائل العام ٢٠١٦ .
٨ – القريشي، د. مدحت، محنة الصناعة العراقية، شبكة الاقتصاديين العراقيين، ٢٠١١/٧/٣
٩ – النصيري، سمير عباس، رسالة مفتوحة الى رئيس الوزراء، ٢٠١٦/٢/١٧ شبكة الاقتصاديين العراقيين.

١٠ – الدليمي، حيدر علي ، نبذة تاريخية عن نفط العراق، الجزء الثالث: من نظام البعث عام ١٩٦٨
١١ – احتلال العراق عام ٢٠٠٣، موقع الحوار المتمدن ، العدد: ٣٣٥٥، ٤ /٥ /٢٠١١ .
١٢ – اتحاد المصارف العربية، العراق.. تغيير.. انفتاح.. تطوير، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد الخاص، حزيران، يونيو ٢٠٠٤، ص ٢٠.

١٣ – القريشي، د. مدحت، الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة ومسألة سعر الصرف الدينار. شبكة الاقتصاديين العراقيين ٢٠١٦/٢/٨ .

١٤ – فهمي، د. رائد فهمي، "رؤى في تحديات واقع الاقتصاد العراقي الراهن " نشر بتاريخ الإثنين ٦ تموز/يوليو ٢٠١٥، جريدة طريق الشعب .

١٥ – مرزا، د. علي، مقترح موازنة ٢٠١٤ – الإنفاق العام والاستخدام والقطاع الخاص في العراق. شبكة الاقتصاديين العراقيين. نشر في ٢٠١٤/٢/٨.

١٦ – مرزا، د. علي، متابعة: سوق سعر الصرف في العراق منذ إقرار موازن ٢٠١٥ . شبكة الاقتصاديين العراقيين. نشر في ٢٠١٥/٥/١٨.

١٧ – ليلو، د.سمير حسن، مشاكل الزراعة في العراق. متى تنتهي؟ موقع ايراك، بيزنيس نيوز ١/١ /٢٠١٢

References

1-salem,Dr.Ali Abdul Hadi,Anbar University Journal of Economic and Administrative Sciences,Volume4,Issue9,p.46,Year2012.
2-Ministry Planning abd Developmet Cooperation, Central Statistical Organization,Statistical Abstract for the year 2012.

3-Saad Kamel,Radio Free lraq,Specialists:lraqi per capita income did not improve during 2013,December 2013-12-24.
4-Salem,Dr.AliAbdul Hadi,same previous source,p.48.
5- Union of Arab Banks,Monetary policy Applications in lraq and Achieving Stability.
6- Al-Suri,Dr.Majid,Fiscal and Monetary Policy in lraq,Al-Alam Newspaper,April 25-4-2013.
7-Othman,Fadel Ali,2016, of the Arab Oil Autumn,Early, 2016.
8- Al-Quraishi,Dr.Madhat,The Plight of lraqi lndustry,lraqi Economists Network,2011-7-3
9- Al-Nussairi,Samir Abbas,Open Letter to the Prime Minster,2016-2-17.lraqi Economists Network.
10- Al.Dulaimi,Haer Ali ,Ahistorical Overview of raqi Oil,Part Three:From the Baath Regime in the Year 1968.
11- The occupation of lraq in 203, Al-Hewar Al-Mutamadin Website,lssue:3355,2011-4-
12-Union of Arab Banks lraq ..Change ..Openness..Development,Union of Arab Banks Magazine,Special lssue,2004,p.20.
13-Al-Quraishi,Dr.Madhat,The current financial and economic crisis and the issue of the dinar exchange rate,Economists Network,2016-8-2.
14-Fahmy,Dr.Raed Fahmy,Visions of the Challenges of the Curret lraqi Economy ,published on Monday ,July 6,2015,Tareeq Al-Shaab News baber.
15-Mirza,Dr,Ali,The 2014 Budget Proposal-Public Spending ,Employment, and the Private Sector in lraq,lraq Economists Network.Published 2014-2-8

1 - http://arabic.people.com.cn/31663/7146832.html
2 - https://mugtama.com/translations/item/79415-2018-11-28-16-23-00.html
3 - http://aafaqcenter.com/index.php/post/1623
4 - www.iraq-businessnews.com/2012/01/01
5 - https://ar.tradingeconomics.com/iraq/gdp-growth-annual
6 - https://www.albankaldawli.org/ar/country/iraq/publication/economic
7 - https://newsabah.com/newspaper/174665